

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وهي قليلة وتُعزى لفقه عَسَّ ودَ بَيدِر وادَّ عَى ابن عذرة امتناعها في افْتَعَلَ
وانْفَعَلَ والأول قول ابن عُمُفُور والأبَّ دَىَّ وابن مالك وادَّ عَى ابن مالك امتناع ما
أَلَسَّ من كَسَّرٍ كَخِفْتُ وِبِعْتُ أو ضم كَعُقْتُ وأصل المسألة " خَاْفَنِي زَيْدٌ " و "
بَاْعَنِي لِعَمْرٍو " و " عَاْفَنِي عَن كَذَا " ثم بَدَيْتَهُنَّ للمفعول فلو قلت :
خِفْتُ وِبِعْتُ - بالكسر - وعُقْتُ - بالضم لتُوهِمَ أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى
فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في الأوَّ لَيِّنِ والكَسَّرُ في الثالث وأن يمتنع
الوجه المَلْبَسُ وجَعَلْتَهُ المغاربة مُرجوحاً لا ممنوعاً ولم يلتفت سيبويه للالباس
لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وتُضَارُّ